

واشنطن وتدعو الى استمرار الكفاح الشعبي المسلح بهدف تحرير فلسطين . اما بعد اخراج المقاومة من الاردن والتحولت السريعة التي طرأت على الصعيد الدولي ( زيارة نيكسون القادمة لتكهن ، دخول الصين هيئة الامم ) فقد اخذ الموقف الصيني بالتحول باتجاه دعم النضال العربي عامة بنا في ذلك « نضال » الانظمة لتحقيق التسوية السلمية . على سبيل المثال أعلن رئيس الوند الصيني الى هيئة الامم ( في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني ) عن تأييد بلاده القوي « لموقف الرئيس السادات وجهوده التي يبذلها من اجل السلام القائم على العدل . » وفي هذا الكلام إشارة واضحة الى موضوع الحل السلمي وتأييد الصين له . كما ان اي تدقيق في العبارات التي جاء عبرها التأييد الصيني الاخير للموقف العربي يوحى بالشيء نفسه .

تحولت زيارة لجنة رؤساء الدول الافريقية الاربعة التي زارت كل من مصر واسرائيل الى حدث سياسي ذي حجم اكبر بكثير مما كان متوقعا . انبثقت اللجنة الرباعية عن لجنة الرؤساء الافريقيين العشرة التي تشكلت بموجب قرار اتخذه اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ( حزيران ١٩٧١ ) بهدف السعي الى تسهيل مساعي التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وفي اواخر شهر تشرين الاول وصلت اللجنة المؤلفة من رؤساء جمهوريات السنغال ونيجيريا والكاميرون وزايرة ( الكونغو كينشاسا ) الى الشرق الاوسط حيث ثابتت بزيارة كل من اسرائيل ومصر واجرت اتصالات مهمة مع كبار المسؤولين في البلدين . ونتيجة للسعي الرئاسي الافريقي وانفتحت مصر على تأجيل مناقشة أزمة الشرق الاوسط في الجمعية العمومية لهيئة الامم التي كان يفترض ان تبدأ في منتصف شهر تشرين الثاني . وبعد انتهاء جولتها الاستطلاعية عادت اللجنة الى عاصمة السنغال للنشاور ثم عادت فارسلت الى المنطقة لجنة مصغرة مؤلفة من رئيسي السنغال ونيجيريا للقيام بالعمل الدبلوماسي اللازم بغية الوصول الى صياغة محددة للنتائج التي توصلت اليها في مساعيها للتوسط بين مصر واسرائيل . ويبدو ان مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة تنوي تقديم مشروع قرار الى الجمعية العمومية حول تسوية النزاع في الشرق الاوسط عبر تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

استنادا الى نتائج جهود بعثة حكماة افريقيا . وقد تم تدوين هذه النتائج في وثيقة مهمة ارسلت الى يو ثانت والدول الخمس الكبرى الاعضاء في مجلس الامن بالإضافة الى الدول الافريقية المعنية . وتتألف محتويات الوثيقة من ٦ نقاط محددة مع تبيان موقف كل من مصر واسرائيل بالنسبة لكل نقطة على حدة . وجدير بالذكر هنا ان المحور الذي تدور حوله الوثيقة ( ودارت حوله مهمة حكماة افريقيا ) ليس الا مجموعة المسائل المتنازع عليها بين مصر واسرائيل بالنسبة للحل السلمي عامة وقضية التسوية الجزئية على وجه الخصوص ، وكلها مسائل أصبحت معروفة معروفة بوضوح من خلال الوساطة الامريكية ومضاعفاتها . وفيما يلي المسائل التي تطرقت اليها الوثيقة الافريقية في نقاطها الست :

(أ) استئناف مهمة يارينغ على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبما ان هذه النقطة هي من المطالب المصرية المتكررة فقد وافقت مصر عليها بدون تحفظ . اما اسرائيل فقد وافقت بشرط عدم فرض أية شروط مسبقة على استئناف المهمة . وهذا يعني ، بعبارة اخرى ، عدم مطالبتها بتبديل ردها السلمي على مذكرة يارينغ التي طلب فيها من اسرائيل الالتزام بمبدأ الانسحاب الى ما وراء حدود ٥ حزيران ١٩٦٧ .

(ب) التوصل الى اتفاق مؤقت لاعادة فتح القناة على اساس انسحاب اسرائيلي جزئي مع حلول قوات دولية على ضفة القناة الشرقية محل القوات المنسحبة . وافقت مصر على هذا الترتيب شرط ان تلتزم اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة . بعبارة اخرى ، شرط ان تكون التسوية الجزئية خطوة اولى نحو التسوية الشاملة للنزاع وهذا مطلب اساسي من المطالب المصرية . الا ان قبول مصر بهذا الترتيب يعني ، من ناحية اخرى ، تراجعها عن مطلب عبور القوات المصرية والاستعاضة عن ذلك بقوات دولية . وافقت اسرائيل ايضا على هذا الترتيب شرط ان يتم التفاوض بين الطرفين حول شروط الانسحاب الاسرائيلي الجزئي . اي ان اسرائيل تحاول ، كلما ساحت لها الفرصة ، الضغط بكافة الطرق لجر الطرف العربي الى مائدة المفاوضات .

(ج) قضية الحدود الامنة والمعترف بها . موقف مصر هو ان تنص التسوية النهائية على الحدود